S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/20943
3 November 1989
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير الامين العام عن تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٤٣ (١٩٨٩) بشأن مسألة ناميبيا

مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير إلى مجلس الامن وفقا للفقرة ١٥ من القرار ٦٤٣ (١٩٨٩) المؤرخ في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر التي طلب فيها المجلس إلى الامين العام أن يقدم ، في أقرب وقت ممكن ، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار .

٢ - وفيما يلي نصّ منطوق القرار ٦٤٣ (١٩٨٩) :

"١ - يرحب بتقرير الامين العام المؤرخ في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ وبالاضافة المؤرخة في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ لهذا التقرير ؛

"٣ - يعرب عن تأييده التام للامين العام في جهوده الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الاصلية والنهائية ؛

"٣ - يعرب عن وطيد عزمه على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الاصلية والنهائية من أجل ضمان عقد انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا تحت إشراف الامم المتحدة ورقابتها ؛

"٤ - يؤكد من جديد التزامه ، لدى الاضطلاع بمسؤوليته القانونية المستمرة عن ناميبيا حتى نيلها الاستقلال ، بأن يكفل ممارسة شعب ناميبيا ، دون قيود وبصورة فعالة ، لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني الحقيقي وفقا للقرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٤٠ (١٩٨٩) ؛

"٥ - يطالب جميع الأطراف المعنية ، ولاسيما جنوب افريقيا ، بالامتثال الفوري والكامل والدقيق لأحكام القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٣٢ (١٩٨٩) ، و ٦٤٠ (١٩٨٩) ؛

"٦ - يعيد كذلك تأكيد مطالبته بالتسريح الكامل لجميع ما تبقّى من القوات شبه العسكرية والإثنية ووحدات المفاوير ، ولاسيما وحدة "كويفويت" وقوة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية ، فضلا عن الحل الكامل لتنظيماتها القيادية وغيرها من المؤسسات المتصلة بالدفاع كما يقضي به القراران ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٤٠ (١٩٨٩) ؛

"٧ - يطلب إلى الامين العام أن يواصل جهوده لضمان الاستبدال الفوري للأفراد المتبقين من قوات دفاع جنوب افريقيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

"٨ - يطالب بالإلغاء الفوري للقوانين والانظمة التقييدية والتمييزية الباقية التي تعوق إجراء انتخابات حرة نزيهة ، وبعدم سنّ قوانين جديدة من هذا القبيل ويؤيد موقف الامين العام الذي أعرب عنه في تقريره بوجوب إلغاء إعلان المدير العام رقم ٨ ؛

"٩ - يدعو الامين العام إلى أن يبقي قيد الاستعراض المستمر مسألة كفاية عدد أفراد شرطة الرصد بقصد الاضطلاع بالعملية اللازمة لإجراء أية زيادة ملائمة يراها ضرورية للوفاء بمسؤوليات فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وفاء فعالا ؛

"١٠ - يطالب بأن تتعاون شرطة افريقيا الجنوبية الغربية تعاونا تاما مع الشرطة المدنية التابعة لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بموجب خطة التسوية ؛

"١١ - يكلف الامين العام بأن يضمن اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة وفقا لخطة التسوية للحفاظ على السلامة الاقليمية لناميبيا وأمنها من أجل ضمان الانتقال سلميا إلى الاستقلال الوطني ومساعدة الجمعية التأسيسية في أداء المسؤوليات المنوطة بها بموجب خطة التسوية ؛

"١٣ - يطلب إلى الامين العام أن يعدّ خططا مناسبة لتعبئة جميع أشكال المساعدة لشعب ناميبيا ، بما في ذلك الموارد التقنية والمادية والمالية ، أثناء الفترة التي تعقب انتخابات الجمعية التأسيسية وحتى نيل الاستقلال ؛

"١٣ - يناشد على وجه الاستعجال الدول الاعضاء ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم ، بالتنسيق مع الامين العام ، دعمها المالي والمادي والتقني السخي إلى الشعب الناميبي ، سواء خلال الفترة الانتقالية أو بعد الاستقلال ؛

"١٤ - يقرر ، إذا لم يتم التقيد بالاحكام ذات الصلة من هذا القرار ، أن يجتمع مجلس الامن حسب الاقتضاء قبل الانتخابات لاستعراض الحالة والنظر في اتخاذ الاجراء المناسب ؛

"١٥ - يطلب إلى الامين العام أن يقدم ، في أقرب وقت ممكن ، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ؛

"١٦ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر ."

٣ - وبالاضافة إلى معالجة المسائل المحددة التي طرحها القرار ٦٤٣ (١٩٨٩) ، يصف هذا التقرير أيضا آخر التطورات المتعلقة ببعض الجوانب الاخرى لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

٤ - ومنذ آخر تقرير قدّمْته إلى مجلس الامن عن هذا الموضوع في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ (S/20883) ، واصلتُ رصدي للتطورات المستجدة في ناميبيا بأقصى قدر من العناية . وعلاوة على ذلك ، أوفدْت بعثة من كبار موظفي الامانة العامة إلى "وندهوك" للتشاور مع ممثلي الخاص ، السيد اهتيساري ، ونائبه السيد ليفوايلا جوزيف ليفوايلا ومع قائد القوة ، الليفتنانت جنرال دينان بريم تشاند . وقد عقدوا مشاورات موسّعة في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، بصدد جميع جوانب عملية التنفيذ ، مع التركيز بشكل خاص إلى موضوع إجراء الانتخابات المقترحة للجمعية التأسيسية ، المقرر إجراؤها في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر .

الحالة العامة في الاقليم

٥ - في غضون الاسابيع الاربعة الماضية ، ظلت الحالة العامة هادئة في جميع أرجاء ناميبيا ، وقد رصدتها بعناية ، كما فعلت من قبل ، مختلف عناصر فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وقد اتسع نشاط الحملات السياسية للاحزاب الـ ١٠ المشتركة في الانتخابات ، وجرت بحرية ودون أي عائق رئيسي . وقامت الشرطة المدنية التابعة لفريق المساعدة في فترة الانتقال برصد جميع الاجتماعات الانتخابية عن كثب ، وقد انقضت جميعها - باستثناء حالات قليلة - بسلام وبلا حوادث . وتضاءل عدد الشكاوى المقدمة إلى هذه الشرطة المدنية باطراد خلال هذه الفترة .

الترتيبات المتخذة بشأن الانتخابات

٦ - قطعت الترتيبات المتخذة لإجراء الانتخابات ما بين ٧ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بإشراف الامم المتحدة ومراقبتها شوطا بعيدا . وتم الاتفاق بين ممثلي الخاص والمدير العام على إقامة ٣٥٠ مركز اقتراع ، ويجرى مزيد من البحث حاليا في طلب ممثلي الخاص إضافة ١٥ مراكزا في أكثف المناطق سكانا . واتخذت الترتيبات لمواجهة أي تمديد لازم لساعات الاقتراع ، كما أن قانون الانتخابات ينص على تمديد فترة الاقتراع بموافقة ممثلي الخاص إذا ما وُجد ذلك ضروريا . وسيبلغ مجموع موظفي فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال العاملين في الانتخابات ٦٩٥ ١ موظفا ، بما في ذلك ٨٨٥ مراقبا انتخابيا ، قدمتهم حكومات ٣٧ بلدا . وجميع هؤلاء الموظفين هم الآن في ناميبيا ، وقد أُنجز تدريبهم وجرى توزيعهم على المناطق الانتخابية التي سيراقبونها . وتأخرت عملية تثقيف الناخبين بعض الشيء بسبب الطبيعة المطولة للمفاوضات على وضع قانون انتخابي أرتاح أنا وممثلي الخاص له . على أن هذه العملية أخذت منذ ذلك الوقت ، تجري بسرعة ، مع استخدام الإذاعة والتلفزيون والصحف والملصقات والنشرات وغيرها من المعينات البصرية ، فضلا عن كثير من وسائل الإيضاح الاخرى .

إعلان الجمعية التأسيسية

٧ - تم توقيع إعلان الجمعية التأسيسية وما يتصل بها من رسائل متبادلة بين الممثل الخاص للامين العام والمدير العام في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . ومن أحكام الاعلان الهامة ، حكم ينص على انه لن يكون لاي محكمة أي اختصاص قضائي لإعادة النظر في أعمال الجمعية أو التدخل فيها بأي من الطرق . ويرد في الرسائل المتبادلة أن الممثل الخاص

سيتابع أعمال الجمعية التأسيسية ويوجه ما يبدو له مناسبا من ملاحظات على اجراءاتها وأعمالها إلى رئيس الجمعية . ويقوم ، بشكل خاص ، بإبلاغ رئيس الجمعية رسميا بالمبادئ المتعلقة بالجمعية التأسيسية وبالدستور الموضوع لناميبيا المستقلة ، الذي أشرت إليه في تقريري إلى مجلس الامن المؤرخ في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ (S/20412) .

حلّ القوات شبه العسكرية والقوات الإثنية ووحدات الكوماندو

٨ - تم في أوشاكاتي في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، حلّ شرطة افريقيا الجنوبية الغربية وتسريح ١ ٢٠٧ من من عناصر "كويفويت" السابقين . وجرى تفريق ٤١٨ عنصرا غيرهم وتسريحهم في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ في أوبوو وروندو . وقد رصد هذه العملية بعناية فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . أما الموظفون العاملون سابقا في ما يسمى "كتائب رجال الادغال" ، فقد سُحبت أسلحتهم منذ فترة طويلة وسُرحوا هم أيضا . ومن أجل اتخاذ ترتيبات جديدة وطويلة الاجل لإعادة تأهيلهم وتحقيق اكتفائهم الذاتي ، أوفدت بعثة خاصة إلى ناميبيا الشمالية الشرقية في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . وضمت هذه البعثة ممثلين عن مكتب الممثل الخاص وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) .

حل التنظيمات القيادية لقوة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية وسواها من المؤسسات الدفاعية

٩ - تم عمليا حل الهيكل القيادي لقوة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية ، على نحو ما أشرت اليه في الفقرة ١٢ من تقريري السابق . وتجري الآن مفاوضات مع المدير العام لنقل الترتيبات الادارية المتبقية المتعلقة بالافراد السابقين في قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا/قوة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية الى فروع أخرى في الادارة المدنية ، بغية حَلّ "ادارة الدفاع" .

استبدال الافراد العسكريين الذين يؤدون مهام مدنية

١٠ - منذ صدور تقريري المؤرخ في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ (S/20883) . تم التعجيل بالترتيبات المتعلقة بالقيام في وقت مبكر بالاستعاضة عن أفراد قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا التي تؤدي مهام مدنية أساسية بمدنيين . وفي هذا الصدد ، فرغت بعثة تابعة لمنظمة الطيران المدني الدولية مؤخرا من استعراض موسع لحالة المرور الجوي فوق جميع أنحاء البلد وقدمت تقريرا بشأن استبدال أفراده ومعداته في وقت عاجل . وبالاضافة الى ذلك ، قامت بعثة تابعة لمنظمة الصحة العالمية بدراسة استقصائية عن الحالة الصحية في ناميبيا بغية استبدال العاملين الطبيين التابعين لقوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا الذين يقدمون حاليا الخدمات الطبية في البلد . ويجري الآن بالفعل اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق هذا الغرض . ويجري ايضا وضع الترتيبات الكفيلة بتوفير مدرسين وموظفين بيطريين مدنيين وغيرهم . ويجري الآن بذل كل الجهود اللازمة للقيام أولا بتعيين ناميبيين ، بما في ذلك العائدون مؤخرا ، لأداء هذه المهام . وسيجري تحديد أو تكليف الأفراد الموظفين دوليا لسد الثغرات الباقية كيما تستمر الخدمات الحيوية في ناميبيا دون انقطاع . وسيتم هذا في نطاق برنامج الطوارئ للفترة الانتقالية الذي سيموله الصندوق الاستئماني الذي أنشأه برنامج الامم المتحدة الإنمائي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

أفراد جيش التحرير الشعبي الناميبي في أنغولا

١١ - في تقريري الاخير الى مجلس الامن (S/20883) ذكرت المشاكل التي واجهها فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في التحقق من ملازمة مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) المتبقين في أنغولا لقواعدهم . وقد تلقيت منذ ذلك الوقت رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ من السيد سام نجوما ، رئيس سوابو . وأبلغني السيد نجوما في رسالته أنه قد تم تسريح كل القوة المقاتلة لجيش التحرير الشعبي الناميبي وأن جميع أفرادها عادوا بالفعل الى ناميبيا عُزّلاً من السلاح . وعلاوة على ذلك ، عادت قيادة سوابو جميعها الى ناميبيا وأفراد جيش التحرير الشعبي الناميبي الوحيدون الذين ما زالو باقين في أنغولا هم حوالي ٣٠٠ فرد موجودين في لوبانغو . وذكر السيد نجوما أن فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال حر في القيام بالاتصالات اللازمة والتحقق من هذا العدد ويواصل فريق الامم المتحدة التحقق من أن السلطات الانغولية تفرض على هؤلاء الافراد أن يلازموا قواعدهم . وتلقى فريق الامم المتحدة ادعاءات عديدة من جنوب افريقيا بوجود تجمعات لمقاتلي سوابو في أجزاء من أنغولا الجنوبية . وقد رفضت كل من حكومة أنغولا

وسوابو هذه الادعاءات رفضا قاطعا بوصفها ادعاءات لا أساس لها ولا دليل عليها . ولم تعثر الدوريات التي قام بها فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال والقوات المسلحة الانغولية على أي دليل يؤكد وجود هذه التجمعات . وكان آخر ادعاء بوجود مقاتلين تابعين لسوابو في أنغولا الجنوبية قد قُدم في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ عندما زُعِم أن بعض الرسائل الداخلية للفريق التي وقعت في يد المعسكر الآخر أشارت الى أن مقاتلي سوابو يُعدون لإغارة وشيكة على ناميبيا من أنغولا . وبعد قيام ممثلي الخاص وزملائه الاقدم بتحقيق دقيق لنصوص الرسائل ، تبين أن الرسائل لم تصدر عن أي مصدر لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ومن ثم فإنها مزورة . وقد قامت اللجنة المشتركة ، مؤخرا ، بوضع آليات محسَّنة لتسهيل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بكلا الجانبين على الحدود الانغولية/الناميبية .

المحتجزون

١٢ - إلحاقا بتقريري الاخير ، صدرت اضافة (S/20883/Add.1) في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، تتضمن تقرير بعثة الامم المتحدة المعنية بالمحتجزين . واستمر بذل الجهود لتوضيح هوية ومكان الاشخاص الذين يُدعى بأنهم محتجزون ، بما في ذلك التحري التفصيلي والمتابعة الدقيقة للتعليقات والمعلومات الواردة من عدد من المصادر ، بما في ذلك سوابو ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية وعدا ذلك من المنظمات غير الحكومية . وعموما ، لم تؤثر المعلومات الواردة على النتائج الرئيسية التي خلص اليها التقرير . وحتى ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ، كانت الارقام كما يلي (الارقام الواردة بين قوسين هي أرقام ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩) :

(أ) ٥١٧ شخصا أطلق سراحهم و/أو أعيدوا الى وطنهم (٤٨٤) ؛

(ب) ٦٧ شخصا أفادت التقارير بأنهم غير محتجزين ، بما في ذلك موظفون مسؤولون في سوابو (٧١) ؛

(ج) ١٢٣ شخصا أفادت التقارير بوفاتهم (١١٥) ؛

(د) ٥٣ شخصا لم يتسن تحديد هويتهم بسبب المعلومات غير الكافية (٥٣) ؛

(هـ) ٣٦٣ شخصا وضعهم الحالي غير معروف ويتطلب مزيدا من المعلومات (٣١٥) .

ويعتبر فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال أن هذه مهمة انسانية هامة . وسيستمر في بذل قصارى جهده ، بالتعاون مع جميع الذين يعنيهم الأمر ، لتوضيح حقائق جميع الحالات المعلقة .

القوانين التمييزية والتقييدية

١٣ - أشرت الى هذه المسألة في الفقرة ٥١ من تقريري السابق . فبإلغاء أو إجراء تعديل أساسي في ٥٦ تشريعا ، أزيلت العقبات التي تعترض إجراء انتخابات حرة ونزيهة في هذا القطاع الهام . أما فيما يتعلق بالإعلان ٨ للمدير العام الذي أنشأ نظاما للإدارة الإثنية فلايزال الموقف على نحو ما ذكرت في تقريري السابق ، وقد واصلت الضغط من أجل إلغاء هذا الإعلان على أساس أن روح خطة التسوية إن لم يكن نصها ، تقتضي إلغاء هذا التشريع .

شركة البث الإذاعي لجنوب غرب افريقيا

١٤ - في تقريري المؤرخ في ٦ تشرين الأول/اكتوبر وصفت في الفقرات من ٤٠ الى ٤٣ الاداء غير المرضي لشركة البث الإذاعي لجنوب غرب افريقيا التي تتحمل مسؤولية خاصة بشأن النزاهة في بلد يعتمد اعتمادا خاصا في إعلامه على برامج الكترونية للأنباء وللشؤون الجارية . وكان ممثلي الخاص يسعى الى إجراء إصلاح كامل للشركة ، وهو إصلاح أضحى موضع إدعاءات عديدة ومستمرة بالتحيز السياسي . وفي ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ أعلن مجلس إدارة شركة البث الإذاعي لجنوب غرب افريقيا أنه "في حالة توقف حتى إشعار آخر" . وأُعلن أنه سيعاد النظر في موقفه بعد الانتخابات بالتشاور مع ممثلي الخاص ومع المدير العام . وأُعلن أيضا أنه ينبغي الاعتراف باحتياجات الجمعية التأسيسية وتلبية هذه الاحتياجات . ولئن كان ، خلال فترة ما قبل الانتخابات ، قد خصص بالفعل وقت للأحزاب السياسية لضمان تغطية وجهات نظرها واجتماعاتها ، فإن المفاوضات الشاقة التي جرت بشأن هذا الموضوع تركت مشكلة نزاهة التحرير بغير حل . وكما لاحظت في تقريري السابق ، فإن عملية التغير السريعة والدينامية التي تجري الآن في الإقليم تتطلب إصلاحات كبيرة وسأواصل الضغط من أجل إجراء الإصلاحات التي أعتقد أنها أساسية طوال عملية الانتقال الى الاستقلال .

أفراد شرطة الرصد التابعة لفريق الأمم المتحدة
للمساعدة في فترة الانتقال (الشرطة المدنية)

١٥ - أشرتُ في الفقرة ٣٧ من تقريري السابق (S/20883) الى أنني أشعر بالارتياح عندما يتم في ناميبيا وزع ضباط الشرطة الإضافيين الذين ووفق عليهم مؤخرا والبالغ عددهم ٥٠٠ شخصا إذ ستكون قوات الشرطة المدنية كافية للإضطلاع بمهامها في الظروف الحالية . وقد وصل شرطة الرصد الإضافيون هؤلاء الآن الى ناميبيا وتم وزعهم على مختلف مراكز عملهم مما مكّن فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال من إنشاء مراكز إضافية لقوات الشرطة المدنية وتكثيف مراقبتها لانشطة شرطة افريقيا الجنوبية الغربية . وحدث أيضا تحسن في التعاون بين شرطة افريقيا الجنوبية الغربية وأفراد شرطة الرصد التابعين لفريق الأمم المتحدة وإن ظلت بعض الصعوبات في نطاق محدود . وستكون فترة الانتخابات التي يوشك حلولها فترة اختبار لقوات الشرطة المدنية . فمن بين أفراد شرطة الرصد البالغ عددهم ٥٠٠ ١ سيوزع قرابة ١٠٠ ١ شرطي لاداء مهام محددة تتعلق بالانتخابات . وتشمل هذه المهام مراقبة مراكز الاقتراع ، والحراسة المتواصلة لصناديق الاقتراع (بالاشتراك مع شرطة افريقيا الجنوبية الغربية) ، والتواجد أثناء إحصاء الأصوات ، الى آخره . وكما طلب مجلس الأمن ، قمت مرة أخرى باستعراض مدى كفاية عدد أفراد شرطة الرصد المتاحين لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ويظل من رأيي أنه على الرغم من أنهم سيُحمَّلون بمهام تفوق الى حد ما طاقتهم أثناء الفترة الأولى لإجراء الانتخابات ، فإن عددهم يكفي لتمكينهم من الاضطلاع بوظيفتهم الرئيسية ألا وهي الرصد الشامل لانشطة شرطة افريقيا الجنوبية الغربية .

الأمن

١٦ - أوليت اهتماما دقيقا للمسائل التي أشيرت في الفقرة ١١ من منطوق القرار ٦٤٣ (١٩٨٩) . ولئن حدثت حتى هذا الوقت تحسنات ملحوظة في الحالة الأمنية العامة ، عشية الانتخابات ، فسأظل يقظا لإمكان حدوث تدهور في ميدان القانون والنظام . وفي هذا الصدد ، يتعين عليَّ أن أسجل تقديري لما تحلت به الأحزاب السياسية المشتركة في الانتخابات من ضبط للنفس ومن احترام لمدونة قواعد السلوك التي تفاوض ممثلي الشخصي بشأنها مع هذه الأحزاب (S/20883 ، المرفق الثالث) . إلا أن استمرار سمات معينة اقتضت ، مني ومن ممثلي الخاص أن ننظر في جميع المقتضيات على نحو مدقق جدا ، بما في ذلك بوجه خاص ، إمكانية حدوث انهيار مفاجئ وخطير للأمن والنظام . ويجب أن أؤكد

أنه ، وفقا لخطة التسوية ، تقع المسؤولية الاساسية بالنسبة لصون القانون والنظام على عاتق المدير العام خلال فترة الانتقال ، أي حتى الاستقلال . وأداته لتحقيق هذا الغرض ستظل هي قوات الشرطة القائمة ، أي شرطة افريقيا الجنوبية الغربية ، التي سيرصد أداؤها لمهامها موضع رصدا دقيقا مكثفا من عناصر الشرطة المدنية التي زاد عددها لدى فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

١٧ - وأوضح المدير العام أنه بتسريح أفراد قوات كويفويت السابقة المشار إليها أعلاه ، أصبح قوام قوة شرطة افريقيا الجنوبية الغربية الآن دون الـ ٥٠٠ ٢ شخصا . وأشار الى أنه لهذا السبب ، لا يُستبعد حدوث حالة منافية للقانون والنظام تتجاوز القدرة الحالية لقوات شرطة افريقيا الجنوبية الغربية على السيطرة عليها . ويبرز احتمال نشوء هذه الحالة صدور زهاء ٠٠٠ ١٣٠ ترخيص بحيازة الاسلحة لمدنيين في ناميبيا . أما عدد الأسلحة غير المرخص بحيازتها ، من أي مصدر كان ، فلا يمكن أن يكون إلا محل تكهنات .

١٨ - وأعلن المدير العام عن اعتزامه تجنيد ٠٠٠ ٢ شخص للعمل في شرطة افريقيا الجنوبية الغربية ممارسا مسؤوليته الاساسية عن حفظ القانون والنظام الى حين الاستقلال . وردا على ذلك ، أوضح له ممثلي الخاص ضرورة أن يكون فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في وضع يسمح له بتنفيذ ولايته بالنسبة لشرطة افريقيا الجنوبية الغربية من حيث ضمان أن المجندين مناسبين بالفعل للعمل في الشرطة خلال فترة الانتقال . كما ذكر أنه يتوقع أن يتم تحديد الموارد الإضافية ووضع معايير محتملة للتجنيد والاتفاق عليها من خلال عمليات التشاور العادية .

١٩ - وفيما يتعلق بدور فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، أود أن أبلغ أعضاء المجلس أن قائد القوة - الذي يعمل في إطار الولاية الحالية للعنصر العسكري ، الذي لا يمتد نطاقه بطبيعة الحال ليشمل مهام الانفاذ - قد اتخذ خطوات لتكثيف الدوريات التي تقوم بها الوحدات الخاضعة لإمرته ، ولاسيما في المناطق التي قد تكون حساسة . ومن خلال الدور الواضح للعنصر العسكري لفريق الامم المتحدة خلال فترة الاقتراع وما بعدها ، فإن هذا العنصر سيسعى الى تخفيض حدة أي توتر قد ينشأ ، مع الإبقاء على أنشطته الحالية وانتشاره العام . وكما يدرك أعضاء المجلس فإن أي تغيير في مسؤوليات العنصر العسكري لن يستلزم تغييرا في ولاية فريق الامم المتحدة فحسب ، وإنما كذلك زيادة في موارد العنصر العسكري على أرجح الاحتمالات .

المساعدة الاقتصادية

٣٠ - شرعت الامم المتحدة بالفعل في إجراء سلسلة من الدراسات والمشاورات المتعمقة لتقييم الحالة والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في ناميبيا خلال فترة بناء الدولة . وقد اشترك كل من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، واليونيسيف ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الاغذية العالمي ، في إعداد خطط طارئة لفترة الانتقال وكذلك برنامج تأهيلي يشمل العائدين والمناطق المتأثرة بالعائدين . وعلاوة على ذلك ، قامت بعثة استشارية للمساعدة التقنية تابعة لصندوق النقد الدولي بزيارة لناميبيا ، في الآونة الاخيرة ، من أجل معالجة القضايا المتعلقة بإنشاء وتنظيم مصرف مركزي جديد وما يتصل به من أمور . وقد أجريت مشاورات مسبقة بين صندوق النقد الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي استنادا الى دراسات أولية قام بها البرنامج الإنمائي . وإني أعتزم اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعداد برنامج شامل وتوجيه نداء دولي دعما لبرنامج يشمل الاحتياجات الاقتصادية لناميبيا ، وذلك فور الانتهاء من جمع كافة المعلومات اللازمة . وسوف اتخذ هذا الإجراء ، بطبيعة الحال ، بالتعاون الوثيق مع السلطات المختصة .

ملاحظات

٣١ - خلص ممثلي الخاص ، بعد إجراء تقييم بالغ العناية للحالة ، الى أنه راض بشكل عام عن توافر الظروف التي تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا في الوقت الحاضر . واستنادا الى جميع المعلومات التي توافرت لديّ ، فإني أؤيد استنتاجه .

٣٢ - على أنه يظل من المهم القول بأنه على الرغم من العملية المضنية التي أفضت الى هذه المرحلة ، فإن الوضع مازال دقيقا ، وبخاصة في بعض مناطق ناميبيا . وكما لاحظت في موضع سابق من هذا التقرير فإن الاحزاب السياسية في ناميبيا تستحق الإشادة بها لما أبدته عموما خلال الترشيح للانتخابات من صفات ضبط النفس والاعتدال ، ولمراعاتها أحكام مدونة قواعد السلوك . وستكون هذه الصفات ألزم من باب أولى خلال الايام والاسابيع المقبلة . والمطلوب الآن هو بذل جهود دؤوبة ومتضافرة من قبل كافة الاطراف المعنية لضمان عدم إهدار ما تحقق حتى الآن من منجزات ضخمة بأي شكل كان .

ومن الضروري الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، أن تمتثل كافة الأطراف إمتثالا تاما ، داخل ناميبيا وخارجها ، لمسؤولياتها المقررة بموجب خطة التسوية ومدونة قواعد السلوك . فالإرهاب أيا كان شكله ، واستخدام العنف ، سيحيلان نجاح تسوية مسألة ناميبيا ، التي طال العهد بها ، الى فشل . ذلك أن مجرى الأمور - لا في ناميبيا والجنوب الافريقي في الواقع فحسب ، وإنما كذلك على صعيد دولي أوسع - سيتأثر بهذه العملية التي قطعت شوطا طويلا حتى الآن . إذ ستتوقف نتيجتها ، في المقام الأول ، على طريقة وفاء كافة الأطراف المعنية وفاء تاما بالالتزامات الرسمية التي أخذتها على نفسها خلال المشوار الطويل الى تقرير المصير لناميبيا .

- - - - -